انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة

لمحة عامة

يهدف هذا الموجز إلى تمهيد الساحة أمام منتدى الخبراء الرفيع المستوى المعني بانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة، وهو يقدم لمحة عامة عن الخصائص الرئيسية للبلدان التي تعاني الأزمات الممتدة وتبعاتها، لا سيما فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي. كما أنه يعيّن القضايا الرئيسية المشتركة بين الأزمات الممتدة، بما في ذلك مسألة أن معالجة انعدام الأمن الغذائي في إطار الأزمات الممتدة، بدلا من الحالات الطارئة قصيرة المدى، قد أصبحت قاعدة أكثر منها استثناء. ويؤدي الوضع الحالي في مثل تلك البلدان إلى عدد من التحديات والتداعيات المترتبة على السياسات التي ستتم مناقشتها خلال أعمال المنتدى. وتشمل تلك التداعيات الحاجة إلى إعادة النظر في النهج السائد حالياً لجهة الإغاثة والتنمية وما يتصل بها من آليات لتقديم المساعدات وضرورة تعزيز ملكية الحكومة في السياقات التي تتسم بسوء الحوكمة. وتشمل القضايا الهامة الناشئة الأخرى الحاجة إلى إدماج خطاب الأمن الغذائي والأزمات الممتدة في مسارات رئيسية أخرى للتدخل مثل صفقة بوسان الجديدة للانخراط في الدول الهشة، وكذلك تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة على الصعيدين الإنساني والتنموي، وإشراك الجهات الفاعلة من غير الدول.

معلومات أساسية

تعرّف البلدان والمناطق التي تعاني الأزمات الممتدة على أنها "بيئات تكون فيها نسبة كبيرة من السكان شديدة التعرّض للمرض والموت وانقطاع سبل العيش على مدى فترة طويلة من الزمن. وتتسم حوكمة هذه البيئات عادة بضعفها الشديد، مع القدرة المحدودة للدولة على التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السكان أو على التخفيف من وطأتها أو توفير مستويات ملائمة من الحماية."[1]

وعلى الرغم من أنّ الأزمات الممتدة متنوعة من حيث أسبابها وآثارها، فإن انعدام الأمن الغذائي يشكل سمة مشتركة بينها[2]. ويبلغ انتشار نقص التغذية في بلدان الأزمات الممتدة ثلاثة أضعاف مستوياته في البلدان النامية ككل (37 في المائة مقابل 13 في المائة).[3]

بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي، تتشارك الأزمات الممتدة في بعض من الخصائص التالية أو فيها كلها:

الدول التي تعاني أزمات ممتدة في عام 2010.

أفغانستان	هايتي
أنغولا	العراق
بوروندي	كينيا
جمهورية أفريقيا الوسطى	ليبيريا
تشاد	الأراضي الفلسطينية
الكونغو	سيراليون
كوت ديفوار	الصومال
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	السُودان
جمهورية الكونغو الديمقراطية	طاجيكستان
إريتريا	أوغندا
إثيوبيا	زمبابوي
غينيا	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2010. *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010: مواجهة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة.* روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي.

1 A. Harmer & J. Macrae, eds. 2004. *Beyond the continuum: aid policy in protracted crises*. HPG Report 18, p. 1. London, Overseas Development Institute.

2 P. Pingali, L. Alinovi & J. Sutton. 2005. Food security in complex emergencies: enhancing food system resilience. *Disasters*, 29(S1): S5–S24.

3 منظمة الأغذية والزراعة. 2010.حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم *2010*: مواجهة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات التي طال أمدها. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي.

- طول مدتها. تعرّف الأزمة على أنها ممتدة حين تطول فترتها لعدة سنوات. وهكذا، فإن أفغانستان والصومال والسودان، على سبيل المثال، قد عانت كلها نوعاً معيناً من الأزمات منذ الثمانينيات – أي ما يقارب الثلاثة عقود.
- تعدد أسبابها. كثيراً ما يكون النزاع العنيف أحد أسباب الأزمات الممتدة، ولكنّ أسبابها الأخرى تشمل العوامل المناخية والصدمات البيئية والاقتصادية والضغوط. وقد يكون النزاع نفسه أحد أعراض الأزمات الممتدة بقدر ما قد يكون سبباً لها.
- ضعف الحوكمة أو الإدارة العامة. في الأزمة الممتدة، كثيراً ما تربك القيود أو الصدمات أو الضغوط قدرة مؤسسات الحوكمة، وقد يبرز هذا الوضع أيضاً عجز تلك المؤسسات من حيث التمثيل أو الشرعية أو المساءلة، أو عدم توفر الإرادة السياسية لمعالجة هذه المشكلة.
- انهيار المؤسسات المحلية. تنهار النظم المؤسسية التقليدية عادة جراء الأزمات التي يطول أمدها، أما البدائل التي ترعاها الدولة فقلما تكون متاحة لملء الفراغ.
- عدم استدامة نظم كسب العيش والغذاء. يمكن للتدهور في استدامة نظم المعيشة والغذاء أن يكون على حدّ سواء عارضا للأزمات التي طال أمدها و وعاملا مساهما فيها، الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب نزاعات أو يزيد من ضعف النظم الغذائية أمام أنواع أخرى من الصدمات (مثل الظواهر المناخية وصدمات الأسعار) التي تؤدي بدورها إلى نشوء أزمة.

في تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010: مواجهة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة*، استعانت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بثلاثة معايير لتعيين البلدان الواقعة في أزمة ممتدة:

- أن يكون البلد قد أعلن أنه يواجه أزمة غذاء (مع ذكر ذلك في قائمة النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة) وأن يكون قد احتاج إلى معونة على مدى 8 سنوات من أصل السنوات العشر المنصرمة.
- أن يكون قد تلقى 10 في المائة أو أكثر من المساعدات الخارجية كمساعدات إنسانية منذ عام 2000.
- أن يكون مدرجاً لدى المنظمة في قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني العجز الغذائي.

القضايا الرئيسية

أصبحت الأزمات الممتدة هي القاعدة في الفترة الأخيرة – أي بعبارة أخرى أن الأزمات القصيرة والحادة قد أصبحت هي الاستثناء وليس القاعدة. ويوجد اليوم عدد أكبر من الأزمات التي تعتبر ممتدة مقارنة بما كان الوضع عليه في الماضي. وبحسب بيانات النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة ففي عام 1990 كان هناك 12 بلدا فقط يواجه أزمات غذائية وكانت 5 فقط منها تعتبر ممتدة. أما في عام 2010 فكان ما مجموعه 24 بلدا يعاني أزمة غذاء، ولكن 19 بلدا من تلك البلدان عانت الأزمة لمدة 8 سنوات أو أكثر من أصل السنوات العشر المنصرمة.أما طبيعة الأزمات ففي تغيّر هي الأخرى. ففي حين كانت تعزى أزمات كثيرة في الثمانينيات في أفريقيا إلى الأسباب الطبيعية، كانت

الأزمات جميعها بحلول 2010 مسجلة على أنها نتيجة لعوامل من صنع الإنسان (نزاعات أو صعوبات اقتصادية واجتماعية)، أو مزيج من العوامل الطبيعية ومن صنع الإنسان.

وللأزمات الممتدة آثار تتجاوز المعاناة البشرية المباشرة التي تستقطب عناوين الإعلام وتحض المجتمع الدولي على التصرف حيالها، فبحسب البنك الدولي، الحرب الأهلية "تكلف البلاد النامية في المتوسط حوالي 30 عاما من نمو الناتج المحلي الإجمالي."[4]

عانت جميع البلدان المذكورة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2010 حالات طارئة من صنع الإنسان (لا سيما النزاعات) كما عانى معظمها كذلك كوارث طبيعية مثل الجفاف أو الزلازل أو الأعاصير. ويمكن للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان على حد سواء أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (مثل الزلزال الذي ضرب هايتي في عام 2010 والمجاعات في السبعينيات والثمانينيات في أثيوبيا)، وبالأخص في الأوضاع السياسية الهشة أصلاً. وفي الواقع، فإن معظم البلدان التي تعاني الأزمات الممتدة هي دول "هشة" أو "فاشلة"، وفقا لمؤشرات البنك الدولي. ونتيجة لذلك فإن حكوماتها لا تستطيع، أو لا تريد، معالجة أسباب ونتائج الأزمة الممتدة التي تواجهها.

تؤدي الأزمات الممتدة، بحكم مدتها، إلى ضعف أو انهيار العديد من المؤسسات ونظم الدعم التي ترسي أسس المجتمع. وغالبا ما يفضي ذلك إلى زيادة مستويات النزاع بين مختلف شرائح المجتمع، ما يزيد من حدة الأزمة. كما أن علاقات القوة داخل الأسرة الواحدة تستطيع أن تؤثر في قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى الغذاء مع التبعات السلبية لذلك الوضع. ففي شمال أوغندا فقدت نساء كثيرات أزواجهن بسبب الحرب أو التهجير (ثلث الأسر ترأسها إناث) وفقد العديد من الأطفال آباءهم. وبسبب فشل كل من الدولة والعدالة العرفية في حماية الحقوق القانونية للمرأة، فإن معظم الأرامل والنساء غير المتزوجات والأيتام والأطفال أيتام الأب يواجهون محاولات الاستيلاء على أراضيهم بدون رقيب[5] ما يترتّب عليه من عواقب وخيمة على سبل كسب عيشهم وأمنهم الغذائي.

وقد تزداد فداحة الأزمة مع قيام الناس باستنفاد احتياطياتهم من المواد الغذائية، والمال، والممتلكات فينتقلون إلى ممارسات كسب العيش غير المستدامة، مثل قطع الأشجار في الأراضي الهامشية للحصول على الوقود من أجل سد الاحتياجات على المدى القصير، ما يزيد في الإضرار ببيئة ضعيفة أصلا. أما سبل العيش التي ربما كانت قادرة على تحمل الجفاف أو التعافي من الفيضانات من دون مساعدة خارجية، فقد أمست هشة وأصبح بإمكان أقلّ صدمة فيها أن تتسبب في فقر مدقع على نطاق واسع.

---

[4] البنك الدولي.2011 تقرير التنمية في العالم *2011: النزاع والأمن والتنمية*. واشنطن، العاصمة، البنك الدولي.

[5] J. Adoko & S. Levine. 2004. *Land matters in displacement. The importance of land rights in Acholiland and what threatens them*. Kampala, Civil Society Organisations for Peace.

حالات الطوارئ المعقدة والهشة والأزمات الممتدة

هناك قدر معيّن من التداخل بين الحالات الطارئة المعقدة وبين الدول الهشة والأزمات الممتدة، غير أن تصنيف الحالة هو أمر مهم جداً لأنه قد يرتب تداعيات هامة على السياسة والبرمجة. فعلى سبيل المثال، تصنيف الوضع المعين على أنه حالة طارئة معقدة يضع القضايا الإنسانية في الواجهة، وغالباً ما يؤدي إلى استجابة بقيادة الأسرة الدولية مع التركيز على المعونة الغذائية الطارئة. في المقابل، يركز التدخل في الدولة الهشة بشكل أكبر على تطوير قدرة الدولة على تقديم الخدمات إلى مواطنيها. وأخيرا، يركز التدخل في الأزمات الممتدة على فهم ومعالجة المسائل الأطول أجلا والمسببات المتعددة التي تساهم في حالات الطوارئ التي يطول أمدها.

المصدر: L. Alinovi, G. Hemrich & L. Russo, eds. *Beyond relief: Food security in protracted crises*.Rugby, UK, Practical Action.

تعتبر هايتي من الأمثلة الحديثة. فقد أدت سنوات طوال من عدم الاستقرار السياسي والأزمات إلى تدمير مؤسسات والهياكل الاجتماعية في البلاد وإلى استنفاد جميع الاحتياطيات. وما كان من زلزال يناير/كانون الثاني 2010 (الذي بلغت قوته 7 درجات) إلا أن كال الضربة القاضية للبلاد وفاقم من أزمتها المستمرة. وفي المقابل، كانت شيلي التي تعرضت لزلزال أشد قوة (بلغ 8.8 درجات) في فبراير/شباط 2010، قادرة على الاستجابة بسرعة لاحتياجات شعبها واستئناف عمل مؤسساتها وخدماتها في وقت قصير من دون مساعدة خارجية.

التعامل مع الأزمات الممتدة

هناك العديد من القضايا التي تجعل من الصعب التدخل بفعالية في البلدان الواقعة في أزمات ممتدة.

تتعلق إحدى تلك القضايا بنظرة الحكومات والمجتمع الدولي إلى الأزمات الممتدة، وإلى العلاقة بعملية التنمية. تقول النظرة السائدة بأن "التنمية" – أي التقدم التصاعدي المتواصل في المجتمع – هي القاعدة، وأنها تتعرض للعرقلة بين الحين والآخر جراء الكوارث أو الأزمات الحادة، لتعود وتستأنف من ثم اتجاهها التصاعدي "الطبيعي". ولكن في الأزمات الممتدة، من المرجح أن يتعذر التنبؤ بالتوجه لفترة طويلة – وليس بالضرورة أن يهبط هبوطا حادا كما هو الأمر في حالات الطوارئ الحادة، ولكنه لن يكون باتجاه الصعود كذلك أو على الأقل ليس لفترة طويلة من الزمن. وكما تظهر بيانات النظام العالمي، فإن الأزمات الممتدة تصبح هي القاعدة أكثر فأكثر وليس الاستثناء.وهذا يتطلب إعادة نظر جذرية في نهجنا لجهة "الإغاثة" و"التنمية".

ومن القضايا الأخرى طريقة استعمال المساعدات لمواجهة الأزمات الممتدة. لا تعتبر البنية الحالية للمساعدات ملائمة تماما لدعم احتياجات البلدان التي تواجه أزمات طويلة الأمد، إذ أن هذه الاحتياجات تتراوح بين معالجة المظاهر

الحادة للأزمات وبين قضايا بناء السلام والتنمية الأوسع نطاقاً. يستخدم النظام الحالي المساعدات الإنسانية لدعم الجهود القصيرة الأجل لمعالجة الآثار المباشرة للأزمة والمساعدة الإنمائية للتدخلات على المدى الطويل (بما فيها تلك التي تسعى إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة). تحتاج الأزمات الممتدة إلى مزيج من المساعدات الإنسانية والتنموية – وهو خيار غير متوفر عادة في البنية الحالية. في الكثير من الحالات تكون وكالات المساعدة الإنسانية (والميزانيات الإنسانية) هي الوحيدة المتاحة لحالات الأزمات الممتدة على الرغم من أن التدخل المطلوب يتجاوز حماية الأرواح أو مشاريع السنة الواحدة. ونتيجة لذلك، هناك نقص في تمويل مجالات التدخل التي تعتبر حاسمة بالنسبة للمرونة على المدى الطويل، وبناء السلام والتنمية (بما في ذلك الحماية الاجتماعية، وبناء المؤسسات، والحد من المخاطر). تتلقى معظم الدول الواقعة في أزمات ممتدة مساعدات تنموية رسمية بنسبة تفوق معدل الدول النامية كما أن الاستثمارات في التعليم و الزراعة متدنية بشكل خاص. والأمر يصح على وجه الخصوص في حالة البلدان التي لا تستأثر أزماتها بعناوين الإعلام والتي يميل الرأي العام إلى نسيانها.

وثمة قضية أخرى تتعلق بكيفية إشراك الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في التصدي للأزمة. غالباً ما تكون المشاركة، لا سيما الدولية، في الأزمات الممتدة غير متلائمة مع المشاكل ولا يكون النهج المستخدم مرناً بما فيه الكفاية للتكيف مع الوقائع المتغيرة. في حالات كثيرة، يكون الجهاز الحكومي للبلد المعني مقوضاً بسبب أزمة ممتدة ما وهذا يترك السؤال قائماً عن أولويات المشاركة. هل تقضي الأولوية بتعزيز، أو في بعض الحالات، بإعادة بناء مؤسسات الدولة أو بتعزيز أو سبل العيش وإعادة بنائها (التي تشمل في حالات كثيرة أيضاً المؤسسات المحلية التي تدعم سبل العيش، بما فيها تلك التي لا تتعلق بالدولة)؟

وهناك أيضاً قضايا تتعلق بأفضل طريقة لإدماج جهود الإغاثة والتنمية مع برامج بناء السلام والأمن لا سيما وأن الأزمات الممتدة تظهر عادة في الدول "الهشة" أو "الفاشلة". وهناك اعتراف بهذه الحاجة في مبادئ منظمة التعاون والتنمية للمشاركة الدولية الإيجابية في الدول الهشة[6] والصفقة الجديدة للانخراط في الدول الهشة اللتين تم تقديمهما في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونات في بوسان في جمهورية كوريا، في ديسمبر/كانون الأول 2011. وقد ركزتا على بناء الدولة وبناء السلام والأهداف المركزية وسلطتا الضوء على الروابط بين الأهداف الإنسانية والأمنية والسياسية والتنموية.

---

[6] منظمة التعاون والتنمية. 2007. *Principles for good international engagement in fragile states and situations*. باريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

صوت جديد مع الدول الهشة من خلال الصفقة الجديدة للانخراط في الدول الهشة

تشير أدلة كثيرة إلى أن الدول الهشة معرضة بشكل غير متكافئ لصدمات الموارد العالمية وأسعار السلع وإلى أنها تعتمد بقوة على استيراد الأغذية. ومن المعروف جيدا كذلك أن العديد من البلدان التي تواجه أزمات الأمن الغذائي تعاني أيضاً النزاعات أو الهشاشة، كما أن الكثير منها قد اختبر الأمرين على حد سواء لأكثر من عقد من الزمن. وفي الكثير من الأحيان تكون المؤسسات المختلة وظيفيا من الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الهيكلي.

ومن بين المشاكل الرئيسية أنه في الحوارات الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بمسائل مثل الأمن الغذائي، يكون صوت الدول الهشة ضعيفا ولا تحظى مصالحها بالتمثيل الكافي (منظمة الأغذية والزراعة، وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية، فبراير/شباط 2010، تقرير التنمية في العالم 2010؛ وتقرير التنمية في العالم 2011؛ وبرنامج الأغذية العالمي 2011).

أما الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة، ومجموعة الدول الهشة السبع، والصفقة الجديدة للانخراط في الدول الهشة التي تم الاتفاق عليها في المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونات في بوسان بتاريخ ديسمبر/كانون الأول 2011، فتعطي صوتا جديدا للدول الهشة. وهي توفر إطارا جديدا للحصول على دعم فعال لبناء السلام وبناء الدولة وبناء شراكة أقوى من أجل تحقيق النتائج بين الدول الهشة والشركاء الدوليين. ويمكن لهذا الصوت الجديد، والإطار والشراكة إحداث تغيير كبير في السياق الذي يتم تناول الأمن الغذائي فيه.

ترمي الأهداف الخمسة لبناء السلام وبناء الدولة في الصفقة الجديدة إلى أن ترشد تحديد الموارد وتوزيعها من أجل أولويات بناء السلام وبناء الدولة على المستوى القطري. وتشمل تلك الأهداف الأمن وتوليد فرص العمل وتحسين سبل العيش وبناء القدرات من أجل تقديم الخدمات بمسؤولية وإنصاف. وتعتبر تلك الأهداف مكملة للأهداف الإنمائية للألفية وهي أيضا تتيح تحقيقها. وتوفر العناصر الأخرى للصفقة الجديدة إطارا لعمليات التقييم القطرية للهشاشة، والأحكام للحد من التقلبات في المعونات، وتحسين وصول تلك المعونات في الوقت المناسب، والتركيز الجديد على بناء واستخدام المؤسسات المحلية، والقدرات والنظم لإدارة الموارد بشفافية ولتقديم الخدمات .كل تلك الأمور عوامل حاسمة للحد من انعدام الأمن الغذائي. وأخيرا، من خلال الدعوة إلى شراكات أقوى من خلال الاتفاقات القطرية، تؤدي الصفقة الجديدة إلى زيادة التركيز على دعم الأولويات القطرية والمساءلة المتبادلة من أجل تحقيق النتائج.

التحديات المقبلة

ما زال هناك الكثير من الأمور التي يمكن تعلمها عن أفضل الطرق للتدخل في الأزمات التي طال أمدها. أما المفتاح إلى ذلك فهو أن نتعلم الدروس من كل أزمة طال أمدها كحالة فردية، وأن نضمن فهماً أعمق لسبل العيش والنزاع والديناميات الجنسانية والسياق الاجتماعي والمؤسسات المحلية والوطنية وتحديد ما يجب أن تكون الأدوار المختلفة عليه. وبالمثل، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تقييم أثر التدخلات ومعرفة أفضل ما يمكن عمله.

من حيث التدخلات، تحتاج البلدان التي تمر بأزمات ممتدة إلى دعم من المجتمع الدولي لبناء نظم أكثر استدامة لسبل العيش والغذاء ولوضع برامج للحماية الاجتماعية، ولتعميم إدارة المخاطر والحد من المخاطر في استثماراتها الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها. ويحتاج هذا الدعم إلى مساعدة البلدان على الخروج من الأزمة، وإلى تمكينها أيضاً من تجنب الوقوع فريسة للأزمات في المستقبل، ما يعني بناء المرونة في حوكمتها ومؤسساتها، والقدرة على التنبؤ بالأزمات والتعاطي معها. ولا يمكن تحقيق التقدم في هذه المجالات إلا إذا تم تعديل الاستجابات للأزمات الممتدة بما يتيح التصدي بشكل أفضل لسد الاحتياجات الفورية ومعالجة الأسباب الهيكلية للأزمات التي طال أمدها. وهناك حاجة إلى آليات لتنسيق جهود كافة الجهات المعنية في الإغاثة والانتقال والتنمية وبناء السلام والجهات المعنية في مختلف عناصر الأمن الغذائي والتغذوي مع التركيز عموماً على تعزيز ملكية البلد وفعالية التنمية.

أظهر التعاون الذي تم مؤخراً بين المنظمة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي في الصومال ما يمكن القيام به للتنسيق بين الوكالات الدولية، ولكن هذا الأمر استثناء أكثر منه قاعدة. وقد أتاح تأسيس المجموعة المعنية بالأمن الغذائي العالمي[7] في ديسمبر/كانون الأول 2010 الفرصة لمواصلة تدعيم العمل الإنساني المرتبط بالأمن الغذائي، على الرغم من أن الصلات مع التدخلات أو الاستجابات الطويلة الأجل قد تتطلب مزيدا من الاهتمام. في السنوات الأخيرة، لعبت الحكومات في العديد من البلدان الواقعة في أزمات ممتدة دورا بناءً على نحو متزايد في تعزيز الأمن الغذائي بدلا من أن تكون متلقية سلبية للمساعدة. ويتلخص هذا، على سبيل المثال، في الصفقة الجديدة للانخراط في الدول الهشة التي قدمت في بوسان.

ومن حيث عدم التناسق بين آليات التمويل قصير الأجل والاحتياجات على المدى الطويل، هناك أمثلة عن تمكن البرامج من التغلب على هذه المشكلة وربط التمويل القصير الأجل باستراتيجيات أطول أجلاً. ولكن هذا ليس سوى تدبير مؤقت. وينبغي للجهات المانحة أن تخصص — وتحصر – التمويل بحسب الاحتياجات المقدرة وفرص البرمجة مع ما يكفي من الموارد للاستجابة لظروف الأزمات الممتدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تراعي التزامات التمويل الوقت الطويل اللازم للتغلب على الأزمات التي طال أمدها، والتي غالبا ما تذهب طي النسيان.

[7] http://foodsecuritycluster.net/

ينصح بقراءة المؤلفات التالية:

Adoko J., Levine S. Land Matters in Displacement. The Importance of Land Rights in Acholiland and What Threatens Them; CSOPNU, December 2004. www.internal-displacement.org/.../Land+matters+in+displacement+final.pdf

Alinovi L, Hemrich G, Russo L (eds); Beyond Relief: Food Security in Protracted Crises Evidence from Sudan, Somalia and the Democratic Republic of Congo; Practical Action, London 2008

Maxwell D., Russo L, Alinovi L.; Constraints to addressing food insecurity in protracted crises. نشر على الانترنت قبل الطباعة في 6 يونيو/حزيران 2011، doi: 10.1073/pnas.0913215108 PNAS July 31, 2012 vol. www.pnas.org/content/109/31/12321.

منظمة الأغذية والزراعة (2010) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة (منظمة الأغذية والزراعة، روما). www.fao.org/publications/sofi/

الحوار الدولي حول بناء السلام وبناء الدولة، الصفقة الجديدة بشأن الانخراط في الدول الهشة، 2011. www.oecd.org/dataoecd/35/50/49151944.pdf

Levine S. ; Livelihoods in protracted crises. ورقة لمنتدى الخبراء الرفيع المستوى، 13-14 سبتمبر/أيلول، 2012 http://www.fao.org/cfs/cfs-home/hlef/documents/en/

Macrae J, Harmer A (2004) Beyond the continuum: Aid policy in protracted crises. HPG Report 18 (Overseas Development Institute, London). www.odi.org.uk/resources/docs/279.pdf

Pingali P, Alinovi L, Sutton J (2005) Food security in complex emergencies: enhancing food system resilience. Disasters 29(suppl 1):S5–S24. www.fao.org/docrep/013/i1683e/i1683e.pdf

تقرير التنمية في العالم 2011: النزاع والأمن والتنمية. نشره البنك الدولي wdr2011.worldbank.org/fulltext/

برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2012) تقرير الوضع الإنساني في أفريقيا 2012 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك) www.unpd.org/conten/dam/undp/library/corporate/HDR/Arfrica%20HDR/-2012-EN.pdf